http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2220) السنة التاسعة - السبت (13) آب 2011

الوفاق اعتبرت التصويت المبدئي عليه "نصراً سياسياً"

اللجنة القانونية: نقاشات حادة في القراءة الثانية لمجلس السياسات

□ بغداد / سماح صابر

ينتظر علاوي بفارغ الصبر الحصول على منصب المجلس الوطني للسياسات العليا

اعتبر نواب في ائتلاف دولة القانون أن تشكيل هذا المجلس يجب أن يتم، لكن من دون أن يتجاوز على الصلاحيات الممنوحة لمجلس الوزراء ولشخص رئيس الوزراء والبرلمان العراقي، فيما كشفت اللجنة القانونية أن المجلس ليس فيه أي مخالفات دستورية سوى بعض مواده التي تتعارض مع نصوص صريحة من الدستور.

جاء ذلك في وقت شددت حركة الوفاق الوطني العراقي التي يترأسها إياد علاوي، أمس الجمعة، على أن تصويت مجلس النواب المبدئي على إقرار المجلس الوطني للسياسات العليا هو تعبير عن الحرص لإمضاء التوافقات السياسية، مبينة أن ولادة المجلس يعد انتصارا لجميع الفرقاء السياسيين.

وصوّت مجلس النواب مبدئيا على مشروع قانون مجلس السياسات الإستراتيجية، بعد إنهاء القراءة الأولى في حين اشترطت الكتل السياسية عدم معارضة نصوصه ومبادئه مع الدستور العراقي.

ووافقت الكتل على السير بالإجراءات التشريعية والقانونية لإنجاز قراءته الثانية ومناقشته في البرلمان للتصويت عليه بشكل نهائي.

وبين القيادي في دولة القانون سعد المطلبي في تصريحه للمدى أن "هناك اتفاقاً سياسياً بين أطراف العملية السياسية على إقامة هذا المجلس بشرطه وشروطه وهو ألا يتجاوز على نصوص الدستور"، مؤكدا أن "الأهم من ذلك أن النظام الديمقراطي يتميز بفصل السلطات، وهذا المجلس وفي احد بنوده يحاول أن يدمج السلطات التنفيذية والقضائية وكأنه لا يوجد فصل بين السلطات في العراق وهذه العملية تبتعد كل البعد عن المفهوم الديمقراطي بشكل عام"، مضيفا "بسبب ذلك كان هناك اعتراض على هذا المجلس وهو ليس اعتراضاً على تشكيله فهو مجلس استشاري لكن لا ينبغي أن يتجاوز تجاوزا فادحا على الدستور العراقي وبهذا الشكل".

وأوضح المطلبي أن من حق القائمة العراقية أن تعتبر التصويت المبدئي على تشكيل هذا المجلس انتصارا لها لسبب أن المجلس الأعلى والتيار الصدري صوتوا بالموافقة عليه حسب المبدأ، منوها إلى أن "القائمة العراقية اعتبرت هذا التصويت انجازا حقيقيا وهذا الشيء من حقهم ما دام داخل الأطر القانونية والدستورية".

وتنص المادة الثالثة من القانون على أن الهدف من تأسيس المجلس هو المساهمة الفاعلة في حل العقد التي تعترض العملية السياسية في العراق والخطوط العامة للسياسات العليا للدولة، وتقديم التوصيات والمقترحات بشأن التشريعات والقوانين وبشأن إصلاح النظام القضائي وفق السياقات الدستورية.

كما تتضمن اختصاصات المجلس تقديم المقترحات الخاصة بتشريعات القوانين المهمة وفق السياقات الدستورية، ومناقشة الاتفاقيات والمعاهدات الإستراتيجية المرتبطة بالأمن والدفاع وسيادة البلاد وإبداء الرأي بشأنها، وتقديم مقترحات لتعديل القوانين النافذة وعلى الأخص الصادرة عن مجلس قيادة الثورة المنحل.

من جانبه، أكد النائب في التحالف الكردستاني ورئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب، خالد شواني في اتصال هاتفي مع "المدى" أن المجلس الوطني من الناحية المبدئية ليس فيه أي مخالفات دستورية إلا في بعض مواده التي تتعارض مع الدستور خاصة فيما يتعلق بالسياسات العامة واقتراح مشاريع القوانين، مضيفا "لقد تمت القراءة الأولى للتصويت على تشكيل المجلس، لكن الأمر لم يمر بسهولة، بل كانت هناك نقاشات حوله". مستطردا "اعتقد انه وقبل أن تتم القراءة الثانية لهذه المادة فأنه ستكون هناك نقاشات حادة بشأنه، لكن في الوقت ذاته فأن هذا القانون هو من القوانين التي لابد أن يتم التوافق بشأنه حتى يتم التصويت عليه داخل مجلس النواب، كونه وليد التوافقات السياسية وبالتالي فأن المواد والتفاصيل الواردة فيه بحاجة إلى التوافق"، مؤكدا "اعتقد أن هذا التوافق سيستغرق من الناحية الزمنية وقتا ليس بالقليل، أما من الناحية السياسية فأنه يحتاج إلى جهد كبير".

وفيما يتعلق بآراء الكتل السياسية حول بنود المجلس الوطني، أوضح الشواني "من جانبنا لابد لنا من أن نستمع لآراء الكتل كافة، ومن الضروري احترام ودراسة الآراء المقدمة حول بنود و قوانين هذا المشروع وان نتعامل معها وفق الدستور من اجل الوصول إلى اتفاق يرضي الأطراف كافة".

هذا ونقلت وكالة أنباء كردستان عن الناطق الرسمي باسم الحركة هادي الظالمي قوله إن "حركة الوفاق الوطني تابعت وبارتياح شديد، تصويت مجلس النواب المبدئي على إقرار المجلس الوطني للسياسات العليا، الذي يمثل حرص ممثلي الشعب على إمضاء التوافقات السياسية، وتنفيذ اتفاقات الشراكة الوطنية التي أنتجتها مبادرة مسعود بارزاني، وبرعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني".

وأوضح الظالمي أن "حركة الوفاق الوطني ترى أن ولادة هذا الصرح الوطني الحيوي الواعد، يمثل انتصارا لجميع الفرقاء وانبثاق أمل جديد لجميع العراقيين"، حسب قوله. وأضاف أن "حركة الوفاق تتوقع من النواب الآخرين إعادة تقدير المواقف بما يعلي المصلحة الوطنية التي تحققها الشراكة الحقيقة والمصالحة الوطنية الشاملة والعادلة". في إشارة منه إلى أعضاء كتلة ائتلاف دولة القانون الذين أعلنوا عن معارضتهم لمشروع القانون.

حيث هدد ائتلاف دولة القانون، أمس الأول، باللجوء إلى المحكمة الاتحادية في حال التصويت على مجلس السياسات الإستراتيجية، وفيما بين أن بعض نواب العراقية والتحالفين الوطني والكردستاني، يؤكدون أن المجلس مخالف للدستور، اعتبر أن التصويت عليه يمثل نهاية الديمقراطية.

وقال النائب عن دولة القانون حسين الأسدي خلال مؤتمر صحفي عقده، حينها، إن "جلسة مجلس النواب شهدت القراءة الأولى للنظام الداخلي لمجلس السياسات الإستراتيجية"، مهددا بـ"اللجوء إلى المحكمة الاتحادية في حال التصويت على المجلس".

وأضاف الأسدي أن "بعض نواب العراقية وأعضاء التحالف الوطني والكردستاني يؤكدون أن هذا المجلس مخالف للدستور"، معتبرا أن "التصويت عليه يمثل نهاية الديمقراطية في البلاد"، بحسب تعبيره.

وأكد الأسدي أن "الاتفاق على هذا المجلس في اتفاقية أربيل كان سياسيا وليس دستوريا"، مشيرا إلى أن "مجلس النواب هو الجهة التشريعية والرقابية ولا يمكن تمرير قانون مجلس السياسات الإستراتيجية دون موافقة البرلمان".

وتابع الأسدي أن "رسم السياسات الإستراتيجية للدولة من اختصاص مجلس الوزراء، ولا يحق لمجلس السياسات أن يحسم هذا الدور"، واصفا المجلس بـ"الدكتاتورية المبطنة".

وتضمن اتفاق تشكيل الحكومة ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، منح منصب رئاسة الوزراء للتحالف الوطني وتشكيل مجلس جديد أطلق عليه "مجلس السياسات الإستراتيجية" تناط رئاسته بالقائمة العراقية.

ويضم المجلس، الشؤون السياسية، السياسات الخارجية والداخلية، الشؤون الاقتصادية والنقدية، الشؤون الأمنية والعسكرية، شؤون الطاقة . النفط . الغاز . الكهرباء . الماء.. وغيرها، وشؤون البيئة والأمن الغذائي.

ويعارض التحالف الوطني بقوة طلبا للقائمة العراقية بالتصويت على رئيس مجلس السياسات الإستراتيجية داخل مجلس النواب على اعتباره مخالفا للدستور، فيما تصّر العراقية على ضرورة أن يتم التصويت داخل مجلس النواب لاكتسابه صفة شرعية.

كتابة على الحيطان

الفساد برعاية طبقتنا السياسية!!

■ عامر القيسي

بات في حكم المؤكد أن الذين تحوم حولهم تهم الفساد المليونية يتزايدون ويتوالدون كالأزمات والحمد لله، والمؤكد أيضاً أن الفساد المالي الذي ينخرنا مع جسد الدولة العراقية يعيش ويترعرع برعاية الطبقة السياسية الحاكمة عندنا، ولا حاجة لإيراد الأدلة لان روائح فساد الكبار تزكم الأنوف، وصارت طبقتنا السياسية، وليست طبقة البيض، موضع تندر واستياء الشارع العراقي برمته. فعدد الوزراء الذين تحوم حولهم شبهات الفساد المليونية تتزايد وتتوالد كالأزمات. وبعد فضيحة صفقة الكهرباء الفاسدة يصدر القضاء العراقي أمرا بإلقاء القبض على وزير النقل السابق بتهم فساد لا أحد يعرف حجمها ولا نوعها. بعض الخبثاء "المعادين" للعملية السياسية العرجاء في بلادنا علق على آخر مذكرة إلقاء قبض بحق وزير آخر، بأنها تغطية على صفقة العصر الفاسدة: صفقة الكهرباء"، وأضاف: الرجل ظل مسكوتا عنه، حتى حانت اللحظة ليقدم ككبش فداء تغطية لعار فضيحة الكهرباء ولا احد يعرف إن كان السيد الوزير داخل البلاد أم خارجها. والأرجح انه خارجها!! ولا نريد أن نذهب مذهب الخبثاء فنفتري على المسؤولين الذين اثبتوا أكثر من مرّة وفي أكثر من موقعة إنهم أهلا لمواقع المسؤولية التي جنوا من ورائها الملايين، وهذا حق لهم دون مجاملة. والواقع اثبت ما نقوله وليقل لنا أي متجن إذا كان المواطن العراقي يعاني من أي أزمة مهما كان شكلها أو لونها!!

والجماعة لدينا لا يلوثون أيديهم بالملايين، فهذا من شغل الصغار، وما يليق بهم المليارات فقط وهي مليارات تتناسب مع مواقعهم الكريمة! لكن الشارع العراقي الذي لا يرضى بقسمته الميمونة، صار يعتقد، من باب البطر، إن الأسوأ من الفساد نفسه ومن رائحته النتنة، هي إن السادة في مأمن من أي عقاب، فالتبريرات جاهزة والحمايات السياسية لهم أكثر حماسة لأي مشروع مفيد، بل إن هذا الشارع المشاكس يعتقد أيضا أن "بعض" القضاء قد دخل اللعبة أو أدخل بها من باب رفع العتب ليس إلا!! وهو اعتقاد يستند إلى وقائع وأسئلة من طراز..

ما هو مصير مذكرات إلقاء القبض بحق كبار المفسدين والفاسدين معا؟

من الطبيعي أن أحدا لا يريد الإجابة على سؤال الشارع هذا لان أية إجابة لا تضع النقاط على الحروف، ستزيد من سخرية هذا الشارع لما يحصل من مهازل في مشهد الكوميديا السوداء، العروض في صالة العراق حصريا. أية إجابة على هذا السؤال لا تقول الحقيقة كاملة للمكتوين بالفساد ونتائجه ستزيد من آلامنا وحسرتنا على ضياع الفرص والزمن والمال، مجتمعين في صفقة السلة الواحدة التي يحلو لطبقتنا السياسية أن تعقدها بين فترة وأخرى في الغرف المظلمة والمغلقة معا أيضاً "استجابة" لتطلعات الشعب العراقي في معرفة المدلول الحقيقي لمفردة الشفافية التي طالما تغزل بها الكثير من قادة طبقتنا السياسية التي يرفض البعض منهم حتى الآن الكشف عن موجوداته المالية ريثما يرتب أموره وهذا حق كفله له الدستور لوحده حتى لإيجابه بالسؤال الأزلي..

من أين لك هذا؟

يحتاج الشارع العراقي إلى سماع أجوبة واضحة وحقيقية عن الكثير من الأسئلة التي تؤرقه والتي يعتقد أن موقفه القادم من العملية السياسية متوقف على ما يسمعه من الذين انتخبهم على إيقاعات قذائف الهاون.

نريد أن نعرف أين تذهب مليارتنا و٢٥٪ من المواطنين يعيشون تحت خط الفقر!!

الإجابة بيد الطبقة السياسية الحاكمة وهي لا تريد أن تجيب مما يجعلنا نضيف سؤالا جديدا هو: لماذا؟

أعلام

الملا: على المالكي الابتعاد عن تفتيتنا

■ دعا النائب عن ائتلاف العراقية حيدر الملا، رئيس الوزراء نوري المالكي إلى استثمار العراقية لخلق شراكة حقيقية بدلاً من محاولة تفتيتها.

وقال الملا إن المنهجية المتبعة من قبل المالكي غايتها المحافظة على السلطة اكثر من منهجية بناء دولة، داعيا المالكي الى استثمار العراقية بخلق شراكة حقيقية، من خلال تنفيذ اتفاقيات اربيل، بدلاً من محاولة تفتيتها.

وأضاف النائب عن العراقية: منذ وقبل الانتخابات النيابية وليومنا هذا، عمل المالكي على استهداف العراقية، والتعامل معها بأنها تمثل السني تارة، وخلق توترات داخل القائمة، إضافة الى وصفها مهمشة أو هشة.

البطيخ: قدمت طعناً لاسترداد مقعدي

■ اكد وزير الدولة المرشق جمال البطيخ انه قدم طعنا رسميا إلى المحكمة الاتحادية والى مجلس النواب لتعويض مقعده الذي تم الاستيلاء عليه في البرلمان.

وقال البطيخ أمس انه قدم طعنا لتعويض مقعده الذي شغل بشكل مفاجئ وبدون ضوابط قانونية.

وأضاف البطيخ إن "إشغال المقعد من قبل شخص آخر يتنافى مع مبدأ التصويت الذي حصل في البرلمان بخصوص الترشيق الوزاري ومعالجة موضوع النواب الذين رشقوا في الوزارات".

وكان مجلس النواب قد صوت، على إلغاء وزارات الدولة كافة، وأبقى على وزارات الدولة لشؤون مجلس النواب والمرأة وشؤون المحافظات.

الصيهود: البرلمان أداة بيد زعماء الكتل

■ حذر النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد سعدون الصيهود من "تحويل مجلس النواب إلى سلطة بيد رؤساء الكتل لتمرير مشاريع القوانين بما يكرس الطائفية والمحاصصة"، بحسب تعبيره.

وقال الصيهود "رؤساء الكتل قاموا بعقد عدد من الاجتماعات وقد اتخذوا عددا من القرارات على وفق [مبدأ التوازن] الذي يعني المحاصصة على حساب الكفاءة، مشيرا إلى "أن مجلس النواب في هذه الحالة سوف يتحول إلى أداة أو سلطة بيدهم لتمرير القوانين".

وأضاف "أن هذا التوجه خطير جدا وسوف يكرس المحاصصة والطائفية ويلغي دور مجلس النواب كسلطة تشريعية للنائب".

معاونو بوش افتقروا للتنسيق فيما بينهم

حرب إسقاط صدام أظهرت فوضى القرار في البيت الأبيض

□ عن : أفكار عن العراق

إحدى المشاكل الرئيسية داخل إدارة بوش كانت سوء الأداء في السياسة الخارجية. بعد الحرب العالمية الثانية تم تأسيس مجلس الأمن القومي لغرض إدارة القضايا العسكرية والاستخبارية و السياسة الخارجية. في ظل إدارة بوش الأولى كانت كونداليزا رايس تشغل منصب مستشار الأمن القومي، و كانت لها علاقة شخصية وثيقة بالرئيس، إلا أنها أثبتت عدم كفاءتها في إدارة الشخصيات القوية داخل البيت الأبيض. كما أن الرئيس غالبا ما كان يفشل في الاختيار من بين هذه الآراء المختلفة، مما أدى إلى الاتجاه للعراق بدون دراسة مكثفة و هذا بدوره سبّب تقويض التخطيط، و ادى إلى الفوضى بعد سقوط صدام حسين، لأن كليهما – الرئيس بوش و كونداليزا رايس – يفتقران إلى المهارات الادارية القوية، مما يعني ان القضايا المهمة لم تتم مناقشتها و لا حتى القرار عليها.

في بعض الأحيان كان يسمح للوكالات أن تتبع أساليبها الخاصة دون تنسيق من الإدارة العليا. بعد أحداث ١١ سبتمبر ازداد الموقف سوءا، و بدلا من أن تصعد الأفكار من الدوائر الصغيرة إلى الإدارة العليا فان المسؤولين الكبار مثل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد و نائب الرئيس ديك تشيني وغيرهما، كانوا يصنعون القرارات انفراديا، أي دون مناقشة القضايا داخل الإدارة.

والأهم من ذلك، كان الكثير من الأفراد في البيت الأبيض لا يحبون بعضهم البعض فمثلا، كان رامسفيلد و وزير الخارجية كولن باول في عراك دائم مع بعضهما، كما أن رامسفيلد لم يكن يحب كونداليزا رايس و غالبا ما كان يشوه سمعتها في الاجتماعات أو يتجاهلها بالكامل. كل ذلك كان عائقا أمام إدارة واحدة موحدة. بسبب هذا التنافس الداخلي و القرارات الانفرادية كانت رايس، التي من المفترض أن تدير السياسة الخارجية، غالبا ما تفشل في معالجة ما يحدث. و في الوقت نفسه لم يفعل بوش الكثير بشأن هذه الخلافات الحادة. صار العراق مثالا لسوء الأداء هذا، حيث حصلت انقسامات داخل البيت الأبيض حول كيفية التعامل مع صدام حسين، واتضح ذلك في عدة مناسبات قبل ٢٠٠٣. فمثلا، ركز اجتماع الأمن القومي الأول لإدارة بوش في كانون الثاني ٢٠٠١ على تأسيس سياسة جديدة تجاه العراق. فقد اقترح نائب وزير الدفاع بول وولفويتز مواجهة عسكرية مع صدام حسين وزيادة دعم المعارضة العراقية خاصة المؤتمر الوطني العراقي. بينما اقترح باول تشديد عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق التي تستهدف التجهيزات العسكرية المرسلة إليه. و بدلا من دراسة هذه الآراء المختلفة أو تفضيل واحد منها على الآخر، فلم يتم اتخاذ قرار بشأن العراق، مما ترك وزارتي الخارجية والدفاع تعمل بشكل انفرادي و تتبع سياساتها الخاصة بها. مثال آخر عندما بدأ التخطيط الأولي لعراق ما بعد الحرب نهاية ٢٠٠١. حيث كانت خمس مجموعات مختلفة تعمل على هذا الموضوع منها مستقبل مشروع العراق – وزارة الخارجية، و مجموعتان ضمن مجلس الأمن القومي، ومسؤولون من القيادة المركزية، و مكتب الخطط الخاصة التابع للبنتاغون. و لأن البيت الأبيض كان يريد الاحتفاظ بسرية الخطط فان هذه المجموعات كانت تعمل بشكل منفصل عن بعضها و لا تدري إحداها بالأخرى. فيما بعد تم استبدال هذه المجموعات بمجموعات أخرى تجاهلت ما قامت به سابقاتها. بعد سنوات انكشف الكثير من هذه الانقسامات. ففي ٢٠٠٦ كتب كارن دي يونك من الواشنطن بوست (حياة كولن باول) الذي هاجم فيه رايس بسبب عدم تعاملها مع الخلافات داخل الإدارة. و في العام التالي نشرت اليزابيث بوميلر من نيويورك تايمز (حياة كونداليزا رايس) ذكرت فيه أن سلطة رايس جاءت من علاقتها بالرئيس و مع ذلك لم تقترح عليه أي شيء و لم تنجح في إدارة الشخصيات القوية في الحكومة، فمثلا كان رامسفيلد يترأس اجتماعات مجلس الأمن القومي و لا يخبرها بما يفعل، فكانت ترسل أعضاء من كادرها لمعرفة ما يدور في تلك الاجتماعات. كما كان تشيني لا يكن لها احتراما كثيرا، مما جعل الكاتبة تعتقد أن رايس كانت ضعيفة كمستشارة للأمن القومي. و في ٢٠٠٨، ظهر كتاب النائب السابق لوزارة الدفاع دوغلاس فيث (الحرب و القرار)، حيث قال فيه إن أداء رايس كان ضعيفا لأنها لم تقم بتنسيق السياسة، كما ألقى اللوم على وزارة الخارجية و وكالة المخابرات المركزية في المشاكل التي حدثت في العراق. و أخيرا ظهرت خفايا دونالد رامسفيلد في شباط ٢٠١١، حيث ذكر أن البيت الأبيض في عهد بوش كان سيئ الأداء مما كان له تأثير سلبي على حرب العراق. و مثل باول، فقد قال رامسفيلد إن اجتماعات الأمن القومي كانت جارية إلا أن كيفية اتخاذ القرارات كانت غير واضحة، و ألقى باللوم على بوش في عدم حل الخلافات بين كوادر إدارته بالإضافة إلى عدم الاستماع إلى الخيارات قبل أن يقرر على خيار ما. وقال إن الحكومة لم تكن تأخذ أحيانا بخياراته، واستمر يتهم الأطراف الأخرى في الحكومة عن الفشل في العراق. في كانون الثاني ٢٠٠٧ صرح الرئيس بوش قائلا "أنا صانع القرار" فيما يتعلق بالسياسة تجاه العراق، إلا أن سجل الأحداث يتناقض مع هذا التصريح، فانه لم يكن يمتلك سياسة واضحة تجاه العراق عندما تسلم المنصب في ٢٠٠١، بل سمح لوزارة الدفاع أن تتبع أساليبها الخاصة. في نهاية تلك السنة، بدأ التخطيط لإسقاط صدام وما بعده، لكن لم يكن هناك تنسيق و تعاون أو إدارة للعملية. كان على كونداليزا رايس بصفتها مستشارة للأمن القومي أن تعيد النظام لهذه الفوضى، إلا أنها فشلت في ذلك. في الدورة الثانية لتسلم بوش السلطة تمت مكافأتها و تعيينها وزيرة للخارجية.

في النهاية كان العراق هو الوحيد الذي دفع الثمن، حيث اندلعت – بعد سقوط صدام – أعمال النهب وحاولت المليشيات السيطرة على السلطة في المدن، وانهارت الحكومة وتوقفت الخدمات وبدأت مجموعات صغيرة بمهاجمة قوات التحالف. و لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للتعامل مع كل تلك المسائل بسبب عدم وضوح القرارات.

■ ترجمة عبدالخالق علي